

## مقدمة

تعد الهيئات العمومية الشق الآخر من اللامركزية الإدارية ، وهي اللامركزية المرفقية ، فهي من الأشخاص المرفقية المتخصصة في إشباع حاجات عامة معينة.

والهدف من إنشاء الأشخاص المرفقية يكمن في توفير قدرا من المرونة في إدارة المرافق العامة ، وخاصة المرافق العمومية الصناعية والتجارية ، فضلا عن تخفيف العبء الواقع على كاهل الإدارة المركزية ، لتشمل مرافق عامة ينفر نشاطها بطبيعته من روتينات الإدارة التقليدية. والهيئة العمومية مرفق عام متخصص بمزاولة نشاط معين تمنح له الشخصية المعنوية بغية ضمان استقلاله المالي و الإداري.

ومن بين أصناف الهيئات العمومية ، الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري ، والتي تعتبر من المرافق العامة التي تشبه في نشاطها نشاط الأفراد الخاصة ، وتقوم على مزاولة نشاط له طابع تجاري كالنقل بالسكك الحديدية ، وهذا النوع من الهيئات يتبع أسلوب يقرب من أساليب المشروعات الحرة ، لأن إتباع النظام الإداري يؤثر في سير نشاطها ولا يتفق مع غاياتها ، وهذه المرافق مستحدثة وجديدة مقارنة بالمرافق الإدارية ، والتي كانت الأسبق وظهرت مع نشأة الدولة وارتبطت بوظائفها الأساسية.

واختيار طريقة الهيئة العمومية الصناعية و التجارية يعود لمرونة النظام القانوني وبذلك مرونة في التسيير ، إذ تمثل خيار الدولة الحديثة .

وتخضع الهيئة العمومية الصناعية والتجارية لنظام قانوني مختلط ، فهي كشخص من أشخاص القانون العام ، تخضع لأحكام القانون العام ، وبالتالي لصلاحيات القضاء الإداري ،

في كل ما يتعلق بإنشائها وتنظيمها وإلغائها واستخدامها لأساليب القانون العام ، في حين أنها تخضع لقواعد القانون الخاص في كل ما يتعلق بممارسة نشاطها ، وبالتالي لا يمكن اعتبار قراراتها بالقرارات الإدارية ، كما لا يمكن اعتبار العاملين بها موظفين عموميين ينطبق عليهم تشريع الوظيفة العامة ، وتلزم بمسك محاسبة على الشكل التجاري.

والهيئة العمومية الصناعية والتجارية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر ، إذ تسعى باختلاف أصنافها إلى إشباع حاجات متعددة ومتنوعة متعلقة بجمهور المرتفقين.

وتعتبر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية إحدى أنواع الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري ، إذ أن الشركة عنصر أساسي في منظومة النقل الوطني ، إذ تساهم في تلبية حاجيات المرتفقين في أحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ، وتساهم في فك العزلة عن بعض النواحي ، وفي التوازن الجهوي ، وتتولى استغلال خدمات السكك الحديدية في أحسن الظروف المتعلقة بسهولة الوصول والسرعة و الراحة و الانتظام و الأمن ونوعية الخدمات .

وتحتل الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية مكانا بارزا وأهمية بالغة ، إذ تعد من الدعامات الأساسية في بناء اقتصاد قوي ومعاصر كونها أداة لتنفيذ الأهداف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للدولة .

وترجع أسباب اختيار موضوع الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري لأهمية الهيئات العمومية في الوقت الراهن ، وتعدد أنواعها ، وتوسع استعمالها في القانون الجزائري ، ويرجع اختيار الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية كنموذج تطبيقي عن الهيئة العمومية ذات

الطابع الصناعي والتجاري ، لكون النقل بالسكك الحديدية من أهم المرافق الإستراتيجية و الحيوية في كل دول العالم ، نظرا للمزايا الكبرى التي يمتلكها بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى ، فيعد أكثر أمانا ، أكثر اقتصادية وقدرة على نقل الأحجام الكبيرة ، وأقل استهلاكاً للطاقة وتلويثاً للبيئة ، الأمر جعل هذا المرفق عصب الاقتصاد الأمريكي في نهاية القرن التاسع عشر ، كما عرف المرفق نفس الأهمية في أوروبا ، وعلى الأخص في فرنسا ، كما يعرف نفس الأهمية كذلك بالنسبة للجزائر .

وترجع الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث ، في قلة المراجع العلمية المتخصصة التي تناولت موضوع الهيئات العمومية ، بالإضافة إلى أنه لا يوجد مقياس يدرس في الجامعة يسمى الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ، وكذلك البحوث السابقة التي تناولت موضوع النقل بالسكك الحديدية نادرة جدا .

والهدف من دراسة الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ( الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ) يكمن في توضيح خصوصيتها مقارنة بأنواع الهيئات الأخرى في القانون الجزائري .

والإشكالية التي يمكن طرحها: ما هي خصوصية الهيئة العمومية الصناعية والتجارية ؟ وكيف جسد النظام القانوني الجزائري هذه الخصوصية في الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ؟ .

حيث سنحاول من خلال بحثنا تحديد ماهية الهيئة العمومية كهيئة قانونية ، وذلك من خلال إبراز خصائصها ودراسة أصنافها و التركيز على الهيئة العمومية الصناعية و التجارية ،

واختيار دراسة موضوع الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية كنموذج تطبيقي عن الهيئة العامة الصناعية و التجارية ، وذلك بتوضيح الأسس و الأطر التي تسير عليها ، وتأثير الانفتاح الاقتصادي على دور الدولة في تسييرها وتنظيمها .

ومن أجل دراسة موضوع بحثنا و الإجابة على الأسئلة المطروحة تعين علينا إتباع منهج وصفي وتحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام ، والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص ، ولقد استخدمنا المنهج الوصفي من خلال وصف الآليات و الأدوات التي تم اعتمادها لتسيير الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ، ومن خلال ذلك إبراز مختلف أجهزة إدارة الشركة ودور كل جهاز منها .

في حين تم انتهاج المنهج التحليلي لفهم وشرح العلاقات التي تربط الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية مع مختلف الفاعلين من دولة ومتعاقدين ومستخدمين ومرتفقين و الغير ، ثم الانتقال إلى تحليل نظام أملاك السكة الحديدية وأدوات امتلاكها وإبراز الحماية القانونية التي أضفاها المشرع لهذه الأملاك .

وانطلاقا من هذه المنهجية فقد ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين : يتعرض الفصل الأول إلى الهيئة العامة كفئة قانونية ، وارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، نتناول في المبحث الأول ماهية الهيئة العمومية ، وهذا بتحديد مفهومها وذلك من خلال تعريفها وإبراز أهم الخصائص التي تتميز بها و الوقوف على أهم أصنافها ، على أن نتناول في المبحث الثاني الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري ، وذلك بالتعرف على نشأتها ، وتعريفها

وتحديد معايير التمييز بينها وبين المؤسسة العامة الإدارية ، وتوضيح النتائج المترتبة على التمييز .

في حين الفصل الثاني نتناول فيه النظام القانوني للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول تحديد الطبيعة القانونية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ، والتي تم إحداثها في ظل النظام الاشتراكي وهذا من خلال إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها الشركة و الوظائف و الأدوار المنوطة بها في ظل هذه المرحلة ، وتوضيح أثر عملية إعادة الهيكلة التي شهدتها أغلب المؤسسات الاشتراكية على الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية . ثم الانتقال إلى تحديد الطبيعة القانونية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1988 .

أما المبحث الثاني فنحاول من خلاله تحديد طبيعة العلاقة التي تربط الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية مع مختلف الأطراف من دولة ، متعاقدين ومستخدمين ، ومرتفقين و الغير ، كما يتناول هذا المبحث تحديد النظام القانوني الذي تخضع له الأملاك و الوسائل التي تم وضعها تحت تصرف الشركة لتتمكن من أداء مهامها على أكمل وجه ، ومنه توضيح الحماية القانونية التي أضفاها المشرع على هذه الأملاك .